مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

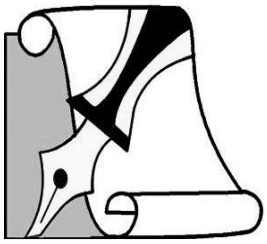

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

"إسرائيل" وتعاظم قوّة الجيش المصري

1 – مدخل:

خاضت "إسرائيل" ومصر خمس حروب قبل التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد؛ وهي مُعاهدة "سلام تاريخية"، توسّطت فيها الولايات المتحدة أثناء عهد الرئيس الأسبق جيمي كارتر، أواخر السبعينيات. وتضمّنت المُعاهدة بنود عدّة تتحكّم بنشر القوّات العسكرية على جانبي الحدود. ولم تنجح مصر في إحراز أيّ انتصار على الكيان الغاصب، سوى النصر النسبي في حرب واحدة في عام 1973، مُقابل عدّة هزائم، أبرزها في عام 1967، والتي سُمّيت بالنكسة.

بالمُقارنة بين جيشي البلدين، تتفوّق مصر بشكل طفيف في ترتيب القوى العسكرية، بحسب التصنيف السنوي الذي يُصدره موقع "غلوبال فاير باور" المُختص في الشؤون العسكرية واللوجستية. وتحتلّ مصر المرتبة 15 عالمياً، بينما حلّت "إسرائيل" في المرتبة 17 على صعيد العالم، بحسب مؤشّر "غلوبال فاير باور". وتدين مصر بهذا التقدّم للعديد من العوامل، من بينها عدد الجنود في الخدمة الفعلية (440 ألفاً) والجنود الاحتياط (480 ألفاً)، مُقارنة ب 170 ألف جندي في الخدمة لإسرائيل، ونحو 465 ألف جندي من قوّات الاحتياط. وقد وضع التصنيف السنوي الذي يُصدره الموقع مصر في المراكز العشرة الأولى لأكبر الأساطيل الجويّة العسكرية حول العالم، فيما احتلّت الولايات المتحدة الصدارة كالعادة. بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ مصر بأسطول بحري كبير، يضم 140 قطعة بحريّة، من ضمنها فرقاطات وزوارق دوريّة وصائدات ألغام وثماني غوّاصات، مُقارنة بـ67 قطعة بحريّة لإسرائيل، من ضمنها خمس غوّاصات.

في المُقابل، تتفوّق "إسرائيل" في العديد من النواحي، ومنها ميزانية الإنفاق على الدفاع البالغة 24 مليار دولار، والتي تتجاوز إجمالي الإنفاق العسكري لمصر (9 مليار دولار) وإيران ولبنان والأردن مُجتمعة. ويعتمد كلا الجيشين في الغالب على المعدّات الأميركية، على الرغم من أنه في فئة الدبّابات، يستخدم المصريون الدبّابات الأميركية فئة "أبرامز "M1 ، بينما يستخدم الإسرائيليون دبّابات الميركافا محليّة الصنع.

تتفوّق "إسرائيل" أيضاً من الناحية التكنولوجية. ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى "الدعم المالي والعسكري الكبير من الولايات المتحدة"، التي سعَت منذ فترة طويلة إلى ضمان تفوّق "إسرائيل" في المنطقة كجزء من التزامها بأمن

حليفتها، وفق بلومبيرغ. وعلى سبيل المثال، تُعتبر "إسرائيل" الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك مُقاتلات من طراز "إف–35" الأميركية. وهناك اعتقاد على نطاق واسع بامتلاك "إسرائيل" لسلاح نووي، رغم عدم اعترافها بذلك. والقوّة الضاربة الرئيسة لكلٍ من القوّات الجويّة المصرية والإسرائيلية هي طائرات "إف–16"؛ لكن تلك التي تمتلكها "إسرائيل" تُعتبر أكثر تقدّماً من الطائرات المصرية بشكل عام. وتمتلك "إسرائيل" أيضاً طائرات من طراز "إف–15" لا تمتلكها مصر، على الرغم من أنها تستخدم بعض الطائرات الفرنسية والروسية الحديثة الطراز. وتشغّل كلتا القوّتين الجوّيتين طائرات هليكوبتر هجومية أميركية من طراز أباتشي. وتتمتّع "إسرائيل" بمزايا واضحة على مصر في الطائرات بدون طيّار، والحرب السيبرانية والاستخبارية وحرب الفضاء؛ وبالطبع الحرب النووية. وتعتمد "إسرائيل" منذ عام 2011 بشكل كبير على نظام الدفاع الصاروخي "القبّة الحديدية"، الذي بلَغت تكلفته مليارات الدولارات، لاعتراض وتدمير الصواريخ قصيرة المدى باستخدام تكنولوجيا الرادار.

2 – تدهور العلاقات بين مصر و"إسرائيل":

تدهورت العلاقات بشكل لافت بين مصر و"إسرائيل" منذ اندلاع الحرب بين الأخيرة وحركة حماس في غزة؛ ووصلت "إلى مرحلتها الأسوأ" مؤخّرًا حسبما نقَلت صحيفة "هآرتس" عن مسؤولين إسرائيليين. وفي فبراير/شباط الماضي من هذا العام، أفادت تقارير صحفية بأن مصر هدّدت بتعليق التزاماتها بموجب معاهدة "السلام" مع إسرائيل، في ظلّ عملية إسرائيلية ضدّ مدينة رفح، على حدود غزة مع مصر. وأرسلت مصر نحو 40 دبّابة وناقلة جند مُدرّعة إلى شمال شرق سيناء، في تلك الفترة، في إطار تحرّكاتها لتعزيز الأمن على حدودها مع القطاع الفلسطيني. ونقَلت صحيفتا نيويورك تايمز وول ستريت جورنال الأميركيّتان، في حينه، أن مسؤولين مصريين "حذّروا "إسرائيل" من إمكانية تعليق مُعاهدة السلام بين البلدين". ويبدو أن المُحَدّدات الضابطة لواحدة من أهم العلاقات الشائكة في الإقليم قد اعتراها التغيير؛ وبالتالي يتعيّن فهم التغيّرات الدولية والإقليمية والثنائية بسياقاتها السياسية والأمنية والعسكرية، لاستشراف مستقبل العلاقات التي ظلّت محوراً للجدل لسنواتٍ طوال. وقد جاء تدهور العلاقات المصرية – الإسرائيلية مُناقضاً للسياق الإقليمي المتّجه نحو التطبيع مع دول عربية أخرى منذ عام 2020، فيما سمّي بـ "اتفاقيات أبراهام"، التي تميّزت عن اتفاقية كامب ديفيد بين القاهرة وتل أبيب عام 1978 بمُقايضة السلام بالاقتصاد بدل السلام بالأرض. وكانت الدول المُطَبّعة هي الطرف الأكثر هرولة نحو

"السلام"، على عكس ما هو الحال مع مصر. ويكمن التأثير الإقليمي على العلاقات بين مصر و"إسرائيل" في التنافس العربي المحموم للتطبيع المجّاني، وبلا ثمن سياسي واضح من قِبَل "إسرائيل"، ما جعل تقديراتها لردّ فعل إقليمي بوجه اعتداءاتها على الفلسطينيين والدول المجاورة، لبنان وسوريا، أقلّ حدّة؛ كما خفّض توقّعاتها من دعم الدول العربية للقاهرة في حال واجهت تهديداً لأمنها القومي، وهو ما حفّز "إسرائيل" على تقوية علاقاتها مع دول أخرى لمُوازنة احتياجاتها مع مصر كوسيط، وإشغال القاهرة بمتطلّبات حماية أمنها القومي. وتجدر الإشارة إلى أن القاهرة تنظر لعلاقاتها مع تل أبيب بوصفها بوّابة لتحسين مكانتها في واشنطن، التي كان لها دور محوري في كامب ديفيد، وبدأ اليوم في الأفول شيئاً فشيئاً، في وقتٍ تُبدي الولايات المتحدة رغبتها في الانسحاب من صراعات الشرق الأوسط، خاصة بعد تصاعد الخطر الإيراني في عدد من الدول العربية وتوسّع الشراكة الإسرائيلية مع دول المنطقة؛ وهو ما يُشعِر القاهرة بغياب الطرف الثالث المُحافظ على توازن المصالح في اتفاقيات السلام. وهذا يعني، في ما يعنيه، أن على مصر تقليل الاعتماد على التدخّلات الأميركية لاحتواء المطالب المصرية والضغط على "إسرائيل"، وتنويع أدوات المُواجهة والردع مع الكيان العبري، خاصة مع تركيز تل أبيب على تطوير علاقاتها مع السعودية على حساب مصر. ويمكن النظر إلى الهجوم الإسرائيلي على لبنان واغتيال كبار قادة حزب الله، بمن فيهم سماحة السيّد الشهيد حسن نصر الله؛ ومن ثمّ القضاء على القدرات العسكرية السورية الاستراتيجية، وتواصل الاعتداءات الإسرائيلية الإقليمية، بوصفها تغيّراً جذرياً في التوازن الإقليمي، يمس دور القاهرة ويهدّد أمنها القومي. ويشير كلّ ما سبق إلى أن مصر تُواجه معضلة إعادة بناء صورتها في المخيّلة الإسرائيلية كعدوّ قوي مُحتمل يستطيع حماية مصالحه القومية الأمنيّة والإقليمية، ويمتلك أدوات الضغط والقدرة على التأثير؛ وهو ما أثار رداً إسرائيلياً بالتلويح بورقة تهجير سكّان قطاع غزة إلى سيناء.

3 – هل تصمد اتفاقية كامب ديفيد؟

تنقسم أسباب التوتّر الراهن بين مصر و"إسرائيل" إلى أسباب سياسية واستراتيجية، وأخرى عسكرية وأمنيّة. فمن الناحية السياسية والاستراتيجية، حدَث نوع من تخفيض مستوى العلاقات بشكل غير مُعلن بين البلدين، تجلّى في:

– تجاهل مصر الردّ بالموافقة على ترشيح "إسرائيل" سفيراً جديداً لها في القاهرة، واستدعت سفيرها إلى القاهرة دون إعلان سحبه بشكل رسمي.

– انضمام مصر لدعوى جنوب أفريقيا في القضية المَرفوعة في محكمة العدل الدولية ضدّ جرائم "إسرائيل".
– رفض الاتّهامات المُوجّهة للمخابرات المصرية بتغيير بنود اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة عند تواصلها مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، والتهديد بالانسحاب من الوساطة.
– رفض الرئاسة المصرية التحدّث مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هاتفياً.

ويعود مَردّ البرود في العلاقات، في جزء كبير منه، إلى الاختلاف حول كيفيّة التعامل مع "حماس". فبينما ترى مصر أن القضاء على "حماس" حلٌ ساذج وقصير النظر، وأن النتيجة ستكون إفساح المجال لفصائل أكثر حدّة من "حماس"، تقترح بدَلًا من ذلك نسج علاقات مع وجهاء قطاع غزة ليحلّوا محلّ "حماس"؛ وهي أيضاً خطّة غير قابلة للتنفيذ، وقد تمهّد الطريق لمزيد من الفوضى والمقاومة العابرة للحدود. وهنا تبرز الأسباب العسكرية والأمنية لتراجع العلاقة بين الطرفين. فبعد ظهور تنظيم ولاية سيناء، أصبح المُلحق العسكري لمُعاهدة كامب ديفيد غير موجود عملياً، بعد طلب القاهرة تعديله للسماح بوجود 3 أضعاف القوّات المسموح بها في المُعاهدة. لكن رغبة "إسرائيل" في تهجير الفلسطينيين وسيطرتها على محور صلاح الدين (فيلادلفيا)، أعاد العلاقات إلى المربّع الأول. وترفض القاهرة وجود جنود إسرائيليين بالقرب من منشآتها الحسّاسة، أو سيطرتها على جميع المعابر على حدود غزة، ولا سيما بعد نشر دبّابات وأفراد تجاوزوا حدود المنطقة "د" أثناء الهجوم على رفح. وازداد التوتّر مع "إسرائيل" بعد السيطرة على "محور موراغ" (ممر صوفا) جنوب القطاع، بغرَض فصل خان يونس عن رفح، في تمهيد لتطبيق خطّة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون، المعروفة باسم "الأصابع الخمسة"، والرامية إلى تقسيم غزة إلى خمس مناطق هي: إيرز ونتساريم وكيسوفيم وموراغ وفيلادلفيا؛ وهذا قد يمنع التواصل الجغرافي بين غزة وسيناء وإخلاء المنطقة الواقعة بين محوري موراغ وفيلادلفيا بعَرض 5 كيلومترات، وتعزيزها بالقوّات العسكرية وأسلحة الرصد والتنصّت. وتزيد هذه الخطّة، في حال تطبيقها، من الضغط على القاهرة، التي تخشى حدوث خطأ عسكري من جانب "إسرائيل" قد يتسبّب في رد مصري ينهار معه الملحق العسكري لاتفاقية كامب ديفيد. وترفض مصر الخطّة الإسرائيلية – الأميركية لتهجير الفلسطينيين إلى سيناء لعدّة أسباب، منها العبء الإنساني، وتصفية القضية الفلسطينية، ومخاوف من تحوّل منطقة سيناء إلى منصّة لانطلاق الهجمات الفدائية ضدّ كيان الاحتلال. وبينما أعلنت تل ابيب عن إنشاء هيئة متخصّصة في تسهيل "المُغادرة الطوعيّة" للفلسطينيين من قطاع غزة، اقترحت مصر خطّة بقيمة نحو 50 مليار دولار لإعادة

إعمار القطاع، في سعي منها لتوفير بديل عن خطّة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للاستيلاء على غزة وتحويلها إلى "ريفييرا سياحية".

4 – المخاوف الإسرائيلية:

تمتنع القيادات الأمنية والسياسية الإسرائيلية عن الحديث عن مصر في سياق مواجهة عسكرية؛ فهذا من المسكوت عنه. ومن النادر أن نجد، في الخطاب الرسمي أو المركزي غير الرسمي، تطرّقاً لقوّة مصر العسكرية ولإمكانية حرب معها. لكن هناك انتقاد من خارج المؤسّسة للصمت تجاه تعاظم قوّة الجيش المصري، وتعبير عن الاستياء من إسكات النقاش في هذا الموضوع. وعلى سبيل المثال، نشر عامي روحقا دومبا، مقالًا في المنبر الأمني المهم «إزرائيل ديفينس»، شكا فيه من إسكات أيّ تطرّق لقوّة ونوايا الجيش المصري، وبالأخص للأسلحة الصاروخية التي في حوزته. وحذّر اللفتينانت كولونيل احتياط، «إيلي ديكيل»، من المخاطر المُحتملة لعدم فتح «نقاش علني حول مخاطر تعاظم قوّة الجيش المصري، والنوايا المُبيّتة التي تكشفها البنى التحتية الهجومية، التي يقوم بتشييدها في سيناء وعلى طول قناة السويس». وبالتالي عادت النخب الإسرائيلية خلال الفترة الأخيرة إلى طرح السؤال: هل من الممكن أن تعود مفاجأة يوم الغفران عام 1973 مع مصر ؟ هل يتكرّر التصوّر الخاطئ لقوّة ونوايا "العدو"؟ هل "إسرائيل" على عتبة "تقصير" جديد؟ وتحدّثت الغالبية الساحقة من المفكّرين الإسرائيليين عن سيناريو «الحرب مُتعدّدة الجبهات»، وعن ضرورة تكثيف وتسريع الاستعداد لها؛ وقال بعضهم بصريح العبارة إن إسرائيل ليست جاهزة للحرب؛ وجرى الحديث عينياً عن مواجهة متعدّدة الجبهات: لبنان وسوريا والضفة وغزّة. وساد في المُداولات إجماع بأن هذه الجبهات لا تشكّل خطراً وجودياً. لكن هنا تدخّلت أصوات نقديّة، وتساءلت: ماذا لو تدخّلت مصر؟ أليس دخولها في الصراع هو «قلْب للموازين»؟ وما الذي يضمن عدم تدخّل مصر في حال نفّذت "إسرائيل" جرائم قتل واحتلال جديدة لا تُحتمل؟

الواقع أن "إسرائيل" تنظر بعين الريبة لتنامي القوّة العسكرية المصرية. وقد عَبّر عن هذه المخاوف كلٌ من رئيس الأركان الإسرائيلي السابق، هرتسي هاليفي، والسفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، داني دانون، بالقول إن مصر تشكّل تهديداً أمنياً مستقبلياً بسبب تنامي قدراتها العسكرية. وقال دانون: "إنهم يستثمرون مئات الملايين من الدولارات في المعدّات الحديثة كلّ عام، وليس لديهم أي تهديدات على حدودهم". وتابع: "لماذا يحتاجون

إلى كلّ هذه الغوّاصات والدبّابات؟.. وبعد هجوم "حماس" في 7 أكتوبر 2023 بشكل خاص، لا بدّ أن يكون هذا مَدعاة للقلق."

في المُقابل، ووفقاً لتصنيف غلوبال فاير باور لعام 2025، يحتل الجيش المصري المرتبة الـ19 عالمياً، ممّا يجعله الأقوى عربياً وأفريقياً. ويمتلك أيضاً مجموعة متنوّعة من الأسلحة والمعدّات المتقدّمة، تشمل طائرات ودبّابات حديثة ونظام دفاع جويّ متطوّر. وكشفت القناة الـ 14 الإخبارية الإسرائيلية، السبب وراء تنامي القلق داخل "إسرائيل" من تعاظم قوّة الجيش المصري خلال السنوات القليلة الماضية، في تقرير أعدّته الباحثة نعومي رحاليس التي أوضحت أن السبب الرئيس لهذا القلق هو امتلاك مصر أكبر قوّات بشرية في إفريقيا بالكامل. وأوضحت أن مصر تتصدّر القوى العسكرية في إفريقيا بجيش يزيد تعداده عن مليون جندي، وتأتي خلْفها الجزائر والمغرب.

وطرحت الباحثة الإسرائيلية سؤالاً: "هل لدى إسرائيل ما تخشاه في ظل نتائج العام الماضي بعد الهجوم المُباغت لحركة حماس على إسرائيل في السابع من أكتوبر 2023؛ فماذا كان سيحدث لو كان هذا الهجوم المُباغت من جيش بقوّة وتعداد الجيش المصري؟". وأوضحت أن مصر تمتلك أكبر قوّة دفاع خاصة في إفريقيا وفقًا لإحصاءات السكّان في العالم" . وأضافت أنه على الرغم من أن إسرائيل لديها اتفاق سلام مع مصر، إلّا أنه على الحدود بين البلدين هناك تهريب أسلحة إلى أراضي إسرائيل. كما تمّ خلال المناورة البريّة للجيش الإسرائيلي في قطاع غزة اكتشاف أنفاق تربط سيناء بقطاع غزة، وأثارت مخاوف من نقل الذخيرة ضدّ إسرائيل عبرها". ورأى المحلّل الإسرائيلي "جاك نيرياه"، أن الرئيس عبد الفتّاح السيسي بدأ منذ الأيام الأولى لتولّيه الحكم في مصر مهمّته الصعبة، و بنى وأسّس جيشاً قوياً مَرناً، يتمتّع بقدرات معلوماتية كبيرة، وأعدّ قوّات للتدخّل السريع هي الأحدث في جيوش العالم، ولديها القدرة على تنفيذ أي مهام معقّدة داخل أو خارج الحدود. وأشار إلى أن استراتيجية السيسي الجديدة اعتمدت القوّة كعامل فعّال في تأمين المصالح المصرية الحيويّة، وأن تظل دائماً خياراً مطروحاً على الطاولة، خاصة بعد التغيّرات الأخيرة التي شهدتها المنطقة، وأصبحت جميع الدول مهدّدة بلا استثناء. ويَخلص «نيرياه»، في نهاية تقريره، إلى أن كلّ ما رصَده ليس سوى تعبير عن التغيير العميق الذي حدث في تصوّر القيادة المصرية، وتقديرها للموقع الاستراتيجي لمصر في محيطها المُباشر والإقليمي وجهاً لوجه مع القوى الغربية، وقدرتها على القيام بدور مهم وحاسم في حراسة المنطقة. وفي تقرير للقناة السابعة بالتلفزيون الإسرائيلي، أشار "تساحي ليفي"، مُراسل القناة، إلى أن المعركة الدبلوماسية حامية الوطيس بين

إسرائيل ومصر، وستُقرّر مستقبل غزة والحرب في المنطقة؛ وقال: "بالنسبة للمصريين، تُعتبر خسارة القطاع مشكلة استراتيجية، لأن مصر تعتبر غزة موقعاً متقدّماً للاشتباك مع قوّات الجيش الإسرائيلي في الجنوب. كما أن القطاع يُزعج إسرائيل ويمنعها من تعزيز قوّتها." واختتم المُراسل الإسرائيلي تقريره قائلًا : "إنّ من يُتابع تعزيزات الجيش المصري من مصادر مرئيّة، يرى مجموعة الجسور الضخمة التي يَبنيها فوق القناة وتحتها، والمُشتريات العسكرية بعشرات المليارات من الدولارات في جميع وحدات الجيش: البحريّة والبريّة والجويّة، وحتى الأقمار الصناعية؛ ويفهم أنه بالنسبة للجيش المصري ما تزال إسرائيل هي التهديد الرئيس لها على الرغم من اتفاق السلام؛ ومعظم التدريبات العسكرية مُوجّهة ضدّ "إسرائيل". وفي مثل هذا الوقت، لا ينبغي للمرء أن يُقلّل من شأن التعزيز غير المسبوق للجيش المصري، بما يتجاوز قدرة الاقتصاد المصري؛ بل ويُلحق الضرر به. ويتعيّن علينا أن نسأل أنفسنا: لماذا تقوم مصر بتسليح نفسها بطريقة غير منطقية، سواء بالطائرات المُقاتلة التي تمّ شراؤها من روسيا، أو من الولايات المتحدة، أو من الإنتاج الألماني/الفرنسي، وغيرها. كما أن الدبّابات من نوع «إبرامز» يتم إنتاجها في مصر. وتشتري مصر غوّاصات وسفنًا حربية ألمانية وغيرها. وفي الواقع، هي ترى نفسها في مواجهة عدو، ولذلك تُسلّح نفسها». ولم تكن المُدرّعة «التمساح 6» هي مصدر القلق الوحيد لإسرائيل، كمؤشّر على تطوّر تسليح الجيش المصري، أو «العدو الرئيس»، كما يصفه الإعلام الصهيوني. ودخلت طائرة «رافال المُقاتلة» على الخط؛ وبثّت القناة العاشرة بالتليفزيون الإسرائيلي تقريرًا تحت عنوان: «10 آلاف ساعة طيران.. إنجاز لسلاح الجو المُجاور»، أكّد تفوّق سلاح الجو المصري، عملياتيًا وتدريبيًا، وحذّر من تفوّقه البالغ. وقال «شاي ليفى»، محرّر الشئون العسكرية بالقناة العبرية، إن المصريين يُشغّلون هذه الطائرة المُقاتلة منذ عام (2015)، وتمتلك مصر سربًا يضم 24 طائرة مُقاتلة من هذا النوع؛ وبذلك أصبح للقوّات الجويّة المصريّة أوّل طائرة «رافال» خارج فرنسا، تصل إلى 10 آلاف ساعة طيران. وقريبًا سيبدؤون في تسلّم 30 طائرة إضافية طلبوها من فرنسا.

من ناحية أخرى، وصَف مقال نُشِر في موقع مؤسسة «كارنيغي» الأمريكية المعروفة، ما يحدث في القوّات المسلّحة المصرية في السنوات الأخيرة، وجاء بعنوان: «الجيش المصري: صحوة العملاق»، وخلاصته أنّه وبعد عشرات السنين من الركود، باتت القوّات المسلّحة المصرية تشهد تطوّراً ملحوظاً، بحيث بلغ الاستيراد المصري للأسلحة في العقد الأخير حوالي 13 مليار دولار. ويتّضح معنى هذا الكلام أكثر عند مُراجعة ما تنشره المواقع العالمية المتخصّصة بالقوّة العسكرية للدول. ونجد في موقع مؤسسة «غلوبال فاير– باور» ترتيباً للدول حسب

قوّتها العسكرية؛ ويستند الترتيب إلى القوى البشرية والأسلحة والعتاد والموارد الطبيعية، وحالة الاقتصاد، وعوامل أخرى تصل إلى أكثر من 60 عاملاً. ووفق هذا الترتيب، الذي هو الأهم في العالم، احتلّت مصر عام 2023 المرتبة 14 من بين 145 دولة. وللمُقارنة، نجد تركيا في المرتبة 11 وإيران في المرتبة 17 و"إسرائيل" في المرتبة 18. وتتحدّث مصادر إسرائيلية أيضاً عن البنى التحتية وتستند إليها في تحليل النوايا. وتُشير هذه المصادر إلى أن عدد المَعابر على قناة السويس كان عام 2004 ستّة معابر؛ واليوم هي 60 معبراً معظمها عسكرية. وكذلك تشير هذه المصادر إلى ارتفاع عدد المطارات ليصل إلى 45 مطاراً عسكرياً. وتذكر أيضاً حفر أنفاق عملاقة في سيناء تصلح لتخزين أسلحة استراتيجية، وإلى أقبية ضخمة في منطقة السويس مُعَدّة لتخزين الصواريخ والأسلحة الثقيلة. وكذلك حذّرت هذه المصادر من تطوّر سلاح الصواريخ ونشرها في المناطق الواقعة بين القاهرة وقناة السويس. كما يجري طرح السؤال: لماذا لم تنسحب القوّات المصرية، التي دخلت سيناء للقضاء على الإرهاب، بعد أن أنهت مهمّتها؟ من هنا يذهب محلّلون إسرائيليون إلى أن الجيش المصري يسير بخطى حثيثة للوصول إلى توازن استراتيجي مع "إسرائيل"، وأنه لا توجد قوّة في المنطقة تستلزم مواجهتها كلّ هذا التضخّم في قدرات القوّات المسلّحة المصرية سوى الدولة الصهيونية. وتُترجم "إسرائيل" قلَقها إلى مطالب عينيّة من الولايات المتحدة: أوّلًا، حق الفيتو على بيع أسلحة مُعَيّنة لمصر؛ ثانياً، أن تقوم الولايات المتحدة بالسيطرة على سوق السلاح في الشرق الأوسط عموماً لضمان بقاء الأمور تحت الرقابة والسيطرة؛ ثالثاً، أن تسعى الولايات المتحدة للحصول على عيّنات من الأسلحة غير الأمريكية لفحصها بادّعاء أنها موجودة عند إيران؛ ورابعاً، وهو الأهم، تطلب "إسرائيل" من الولايات المتحدة تعويضها بأسلحة متقدّمة لضمان استمرار تفوّقها العسكري في المنطقة.

إن "إسرائيل" من الأساس لا تريد أن تكون ثمّة قوّة إقليمية قادرة أخرى غيرها في المنطقة.. لكنّها لن تستطيع ان تفرض ما تريد. وستضطر إلى ضبط نفسها في ظلّ وجود القوى الإقليمية الثلاث الكبرى: تركيا ومصر وإيران. والصحيح أن تتعاون هذه القوى الثلاث، بمشاركة دول عربية أخرى، بما فيه صالح المنطقة ولجم الانفلات العدواني الإجرامي للدولة الصهيونية.

5 – سيناريوهات مستقبلية:

يمكن النظر إلى مستقبل العلاقات المصرية – الإسرائيلية من خلال سيناريوهين مُحتملين:

– سيناريو التصعيد العسكري في حال استمرّت "إسرائيل" في استفزاز المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية لمصر؛ وهو ما قد يسبقه خفض التمثيل الدبلوماسي وتجميد التنسيق العسكري وإقامة الحواجز العسكرية، ونشر تشكيلات دفاعية، وتجميد العمل بالمادة الرابعة من اتفاقية السلام، وليس انتهاءً بالتخلّي عن أدوار الوساطة.

– سيناريو استمرار السلام البارد وتواصل التنسيق الأمني والتعاون الاقتصادي؛ وهو ما قد تدعمه حاجة "إسرائيل" إلى دور الوساطة المصرية في صفقة تبادل الأسرى وضمان استقرار الوضع في غزة بعد الحرب، والمصالح الاقتصادية المشتركة، وحاجة إسرائيل "للسمعة الطيّبة" في العلاقة مع مصر لاستكمال مسار التطبيع العربي.

وتُظهر التحليلات النهائية أن السياق الدولي والإقليمي في تغيّر مُستمر، وأنّ على الأدوات العسكرية والأمنية المصرية التكيّف مع التغيّرات بشكل سريع ومستمر واستباقي، وفقاً لمكانة مصر الإقليمية واحتياجاتها الأمنية والعسكرية والاستراتيجية. وفي هذا السياق، تتبنّى "إسرائيل" مجموعة من السياسات والتوصيات لمُواجهة ما تعتبره "تهديدًا افتراضيًا" من الجيش المصري، وأهمّها: تعزيز الاستشعار الاستخباراتي والجوّي، تكثيف المُراقبة عبر الأقمار الصناعية والطائرات دون طيّار على التحرّكات المصرية في سيناء، وقواعد الجيش الجويّة في الجنوب، وتطوير نظام إنذار مُبكر في الجنوب الإسرائيلي قادر على استشعار التحرّكات الجويّة بعيدة المدى (كالمُقاتلات من طراز "رافال" أو "ميغ 29")؛ بناء ردع مُتبادل غير مُباشر، كاستعراض قدرات "إسرائيل" الصاروخية بعيدة المدى لضمان "الردع الاستراتيجي"، حتى في غياب نيّة المواجهة، وتسريب معلومات استخباراتية عن قدرات إسرائيلية في الردّ على أي هجوم برّي أو بحري مُفاجئ، لتبريد أي سيناريو "عدائي" مُحتمل؛ ثم تعزيز التحالفات البحريّة في المتوسط، كتوثيق التعاون العسكري مع اليونان، وقبرص، وإيطاليا، ككتلة دفاعية بحرية متقدّمة في مواجهة النفوذ البحري المصري، ودعم مشاريع غاز إقليمية تهمّش دور مصر كمركز إقليمي. وتعمل "إسرائيل" على النفاذ إلى إفريقيا، وخاصة تقوية العلاقات مع إثيوبيا، أوغندا، وكينيا، ونيجيريا، بما في ذلك التعاون الأمني، لخلق "توازن إقليمي" يقلّص نفوذ مصر في القارّة، خاصة في ملف مياه النيل وسدّ النهضة. وتعمل "إسرائيل" أيضاً على ربط الدعم الاقتصادي والسياسي الغربي لمصر بمُحدّدات أمنيّة تتوافق مع مصالحها الخاصة؛ ناهيك عن التحريض على فرض ضغوط ناعمة عبر واشنطن والاتحاد الأوروبي لضبط تسلّح مصر النوعي، خاصة من روسيا والصين؛ وزيادة النفوذ الاستخباراتي داخل مصر لرصد أي تغيّر مُحتمل في العقيدة أو مراكز القرار، إلى جانب الحفاظ على قنوات الاتصال مع الجيش المصري وضمان استمرارية التعاون الأمني المشترك، خصوصًا في ملف غزة وسيناء.

خاتمة:

بالرغم من التفاهمات السياسية مع كيان الاحتلال، لا تزال العقيدة القتالية المصرية تُبنى على احتمالية مواجهة عسكرية شاملة؛ ولا تُقصي "إسرائيل" من قائمة الخصوم المُحتملين على المدى البعيد، خاصة في ظلّ التوتّرات المتعلّقة بالقدس، وفلسطين، وملف غزة. كما أن التقارب المصري – الروسي، والانفتاح على الصين، ومُحاولة تقليص الاعتماد الكلّي على واشنطن، كلّ ذلك يُقلق "إسرائيل"، التي كانت تُراهن على العلاقة المصرية – الأمريكية الوطيدة كضامن لتوجّهات القاهرة الاستراتيجية. ومن منظور الأمن القومي الإسرائيلي، فإنّ مصر تشكّل مُعضلة مُزدوجة: فهي شريك في السلام، لكنها أيضًا قوّة عسكرية كبرى يصعب تحييدها تمامًا. ومع تراجع الدور الأمريكي النسبي في المنطقة، وبروز الصين وروسيا كقوى مؤثّرة في تسليح وتدريب الجيش المصري، فإن "إسرائيل" تُدرك أن توازن القوى لم يعد في صالحها المُطلق كما في العقود السابقة. ولذلك، فإن الاستراتيجية الإسرائيلية تقوم اليوم على الاحتواء السياسي، والمُراقبة العسكرية، والاستعداد الاستخباراتي، تحسّبًا لأيّ تحوّل مُفاجئ في توجّهات القاهرة، سواء لأسباب داخلية أو نتيجة تحالفات دولية جديدة.

وإثر انهيار جيش النظام السوري مع سقوط بشّار الأسد، تزايد الحديث في المَحافل البحثية والإعلامية الإسرائيلية عن الجيش العربي المتبقّي، والذي يُهدّد الكيان المحتل، وهو الجيش "المصري"، وسط حالة قلق من تغيّر الأوضاع في القاهرة، وسقوط النظام برئاسة عبد الفتّاح السيسي، على غرار ما شهدته سوريا. وخلال العدوان على غزة، أُثيرت بروباغندا إسرائيلية حول أسباب زيادة تسليح الجيش المصري نفسه، واحتمالات الدخول معه في مواجهة، بعدما احتلّت "إسرائيل" المنطقة الحدودية، محور صلاح الدين (فيلادلفيا). لكنّ صمت النظام المصري على انتهاك "إسرائيل" مُعاهدة "كامب ديفيد" بالمنطقة الحدودية، وعلى قتل جنود مصريين عبر الحدود، طمأن كيان الاحتلال. ثم سرعان ما عاد القلق مُضاعفاً عقب سقوط نظام الأسد، خشية تحوّل جيش مصر ضدّ "إسرائيل" في حال تغيّر النظام. وقد انعكست هذه المخاوف الإسرائيلية في تحذير سفير الاحتلال السابق في القاهرة، ديفيد غوفرين، من "حدوث تغيّرات في الوضع السياسي بمصر"، على غرار ما حصل في سوريا. ورأى أن "إسرائيل مُطالبة بأن تأخذ في الحسبان القدرات العسكرية التي تبنيها مصر، وألّا تعتمد على تفسير ذلك بنوايا مصر الإيجابية، لأنها قد تتغيّر بسهولة مع تغيّر النظام، بعدما جرى في سوريا، وكما حدث عام 2012 مع صعود جماعة الإخوان المسلمين". وحذّر المحلّل العسكري والخبير الإسرائيلي، عاميت ياغور، ممّا أسماه

"محور سنّي جديد يشكّله الإخوان المسلمون في سوريا والمنطقة عقب إسقاط حكم الأسد بالتعاون مع تركيا، واحتمال تمدّده لمصر لو حدث فيها تغيير مستقبلًا"؛ ووصف ياغور المحور بأنه "سيكون أخطر من محور المقاومة الشيعي الذي كانت تقوده إيران في المنطقة وانهار مع حكم الأسد". وربَط كُتّاب ومُحلّلون إسرائيليون بين هذا التحسّن في قدرات جيش مصر، وما أسموه "تراجُع التزام مصر باتفاقية السلام، وتقارُبها مع دول مُعادية لنا، مثل تركيا، وحتى إيران"، بعدما استقبلت مصر رئيسي تركيا رجب طيّب أردوغان وإيران على هامش مؤتمر الدول الثماني النامية في 19 ديسمبر/ك1 2024. وقال الجنرال في الاحتياط، إسحاق بريك، في صحيفة "معاريف" 23 ديسمبر/ك1 2024: "لقد أنشأ المصريون أكثر من مئة ممر تحت قناة السويس وفوقها لتسهيل نقل قوّاتهم بسرعة إلى سيناء، وشيّدوا طرقات سريعة جديدة داخل سيناء في اتجاه إسرائيل. كما أنشأوا مستودعات وقود، ونقلوا الذخيرة إلى سيناء، وينشرون العديد من القوّات في سيناء يفوق كثيراً العدد المسموح به بموجب اتفاقية السلام مع إسرائيل". وزعَم بريك بأن "هذه القدرات الهائلة قد تُستخدَم في إطار حرب إقليمية شاملة ضدّ إسرائيل"، مُنتقداً "اللامبالاة نفسها، والغرور نفسه، والرضا عن الذات نفسه، في إسرائيل"، إزاء ذلك، رغم ما حدَث من مُباغتة "حماس" لإسرائيل في "طوفان الأقصى". وحذّر من أن "إسرائيل لا تملك ترَف الانتظار إلى أن يتحقّق هذا التهديد الوجودي بكلّ فظاعته"، مُطالباً بـ "جيل جديد من القادة الإسرائيليين."